هذه الورقة هي واحدة في سلسلة من الأوراق الموجزة والتقارير غير الدورية التي تقوم بإصدارها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، حول قضايا الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن غياب الحياة السياسية المعقولة في معظم المنطقة، حتى إن لم يؤد بالضرورة إلى صراعات تتسم بالعنف، ظل مرتبطا ارتباطا وثيقاً بمجموعة من المسائل التي من شأنها التأثير في استقرار المنطقة على المدى الأبعد.

تحديات الإصلاح السياسي
الدمقرطة الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي

(٣٠٢)

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

رابعا: التحصّن للحرب

في صيف ٢٠٠٢، كانت المؤشرات واضحة، بالنسبة للملك عبد الله ومستشاريه في الأقل، أن الوضع الإقليمي يزداد سوءاً، وأن الرأي العام سيحتاج إلى فرصة للتعبير عن مشاعره. يقال ان الملك عبد الله عاد من اجتماع في البيت الأبيض مع الرئيس جورج بوش في شهر تموز، مقتنعاً بأن الولايات المتحدة ستشن حرباً على صدام حسين في شتاء أو ربيع ٢٠٠٣، وأنها ستحقق انتصاراً سريعاً. ولما كان هذا أمراً مسلماً به، كانت الحكومة بحاجة إلى القيام بتحضيرات تتجاوز فيها العاصفة على حدودها الشرقية، وربما في الداخل.

من سوء حظ الأردن أنه محصور بين منطقتي صراع. فعلى حدوده الغربية، يدفعه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المعلق إلى التفاوض على مسار صعب جدا داخليا، إذ أن نحو ٦٠٪ من مواطنيه ينحدرون من منطقة فلسطين التاريخية (إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة)، والذين دخلوا الأردن في موجات متعاقبة في ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٩١، والموجة الأخيرة من الخليج، أو على مر العقود كجزء من تدفق مستمر للمهاجرين الاقتصاديين. إن اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الأول ٢٠٠٠ قد جعلت نسبة كبيرة من السكان من أصل فلسطيني، ولا سيما في المناطق البائسة في مخيمات اللاجئين، يتحولون مع نظرائهم عبر النهر إلى مسار إسلامي متزايد. فهم يطالبون الحكومة بوقف التطبيع مع إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي ومقاومة أي تفاهم مع حكومة رئيس الوزراء اريل شارون، طالما واصلت إسرائيل إعادة احتلال أجزاء من الضفة الغربية وغزة، وارتكاب ما يعتبر في الأردن ويقال انها مذابح يومية ضد السكان المدنيين.

وعلى حدوده الشرقية، احتمل الأردن حصاراً استمر اثنتي عشرة سنة لأقوى جار له، وهو العراق، وانطبعت تبعاته الإنسانية على نفسية المواطن الأردني العادي، مثلما أثارتهم كثير من الإهانات المباشرة لهم ولأشقائهم العراقيين. وفي ضوء الاعتماد الكبير على النفط العراقي المدعوم وعلى السوق العراقي لمنتجاته، وهي في كثير من الأحيان مواد مستوردة وتمر عبره، فإن الأردن لم يكن لديه أي خيار سوى التعامل مع ما أصبح، بعد غزو الكويت في عام ١٩٩٠، دولة "مارقة" يحكمها نظام بغيض، وهو موقف كان يعاقب عليه بالنبذ من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، أو يؤدب بغض الطرف حتى عندما كان التجار الأردنيون يراوغون العقوبات الدولية. وفيما قبول موقف الملك احسين إزاء العراق بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بالتمجيد في الداخل كتصرف شجاع من تصرفات القومية العربية المتحدية، فإن العودة اللاحقة إلى الحضن الأميركي قد اعتبر خيانة. ومع مرور الوقت أخذ تعاطف الأردنيين مع النظام في بغداد يتبخر، لكن ظلت هنالك صلة قوية مع الشعب العراقي بوصفه ضحية العيب المزدوج لنظام قمعي وحصار خانق. وعندما رفعت حكومة بوش من وتيرة خطابها المناهض للعراق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، بدأت المشاعر المناهضة لأميركا تتزايد في الشارع الأردني. وبدأت المعارضة السياسية، مع أنها كانت متشرذمة وضعيفة، في نقد صريح لتقرب النظام من واشنطن. كان من غير المحتمل أن يؤدي الانتقاد بحد ذاته إلى إجبار الحكومة على تعديل موقفها أو يسبب انهيارها. وكان ارتباط الغضب من خيارات الأردن في العالم ووضعه الاقتصادي الصعب، والذي تسبب إلى حدّ كبير بنتيجة الأزمتين المزدوجتين على حدوده، هو الذي بدأ يهز النظام. فبدلاً من أن يجني الثمار الموعودة من السلام مع إسرائيل في التسعينيات، لم يشهد الأردنيون سوى قلة من الفوائد من النمو اللاحق في الاقتصاد، وكثير منه كان نتيجة المساعدات الخارجية، وليس من الإنتاج المحلي والتجارة، ولذلك فعل القليل لخلق الوظائف. وكما قال أحد المعلقين: "لقد تبين أن فوائد السلام الذي روّج له كثيراً ليس سوى طعم وإغراء للأردنيين العاديين. فالبطالة تظل مرتفعة (نحو ٢٠٪ من القوة العاملة)، والنمو السكاني سريع، وبرغم التغيرات صعوداً وهبوطاً فإن دخل الفرد ظل بشكل أساسي مقيداً عند مستواه لعام ١٩٨٤". فضلا عن ذلك انهار خلال سنتين مجلس الأعمال الإقليمي الذي أسس وأدير من قبل الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ لتسهيل الأمور أمام المشاريع التجارية بين المقاولين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين، كما أن المناطق الصناعية المؤهلة التي أقيمت في الأردن لزيادة مثل هذه المشاريع والعائدات، وفق الشرط بأن يكون ما لا يقل عن ١١,٧٪ من محتوى البضائع من إنتاج أردني، ويصدر إلى الولايات المتحدة أردنياً، لم تحقق ما بشرت به.

وتضررت قطاعات اقتصادية معيّنة أكثر من غيرها نتيجة عدم الاستقرار الإقليمي، ومما لا شك فيه أن قطاع السياحة الحيوي عانى أكثر. وبينما كان المسافرون الغربيون يحجمون عن المنطقة، على الرغم من الحقيقة الماثلة في أنه لم تقع في الأردن أية هجمات ضد السياح، وأن الوضع عموماً كان هادئاً طوال سنوات. وما بين عام ١٩٩٩ و٢٠٠١ تقلصت إيرادات السياحة بنسبة ١٢,٣٪، من ٥٦٤ مليون دينار (٨٠٦ ملايين دولار) إلى ٤٩٦ مليون دينار (٦٩٩ مليون دولار). وهذا عطّل عمل الفنادق، وطال وكلاء السياحة والأدلاء وسائقي (التاكسيات) وجملة من الآخرين، أو قلص دخلهم. فقد انخفض معدل إشغال الغرف في الفنادق، على سبيل المثال من ٣٧,٤٪ بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، إلى ٣٠,٥٪ في ٢٠٠١، بينما تحدث وكلاء السياحة المحليون عن انخفاض بنسبة ٨٥٪ في هذا المرفق في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، بعد اندلاع الانتفاضة مباشرة. وأصبح المستثمرون أيضاً أقل حماسة. فوفقاً للأرقام الرسمية، تراجع الاستثمار الإجمالي في مشاريع كانت تستفيد من الإعفاءات التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار، من ٨٨١ مليون دينار (١,٢ مليار دولار) في عام ٢٠٠١، إلى ٣٠١ مليون دينار (٤٢٤ مليون دولار) في عام ٢٠٠٢.

وظهر أثر التراجع الاقتصادي في قطاعات مثل السياحة، في بيوت الناس أكثر من غيرها، إذ أجبرت الدخول غير المنتظمة وغير الكافية على اللجوء إلى شبكات عائلية ووظائف غير نظامية من أجل تلبية الاحتياجات. وفي عام ٢٠٠٢ ذكرت الحكومة أن معدل البطالة بلغ ١٤,٧٪، بزيادة واحد بالمئة عن العام الماضي، لكن هذا لا يأخذ في حسبانه المشكلة المستشرية للبطالة غير الواضحة، فالأرقام غير الرسمية أعلى. كانت البطالة أكثر حدّة، إذ بلغت نحو ضعفي المعدل الوطني بين الشبان من سنّ ٢٠ إلى ٢٤ وسوف تظل مشكلة كبيرة طالما ظل النمو السكاني عالياً، إذ كان عدد سكان الأردن في عام ٢٠٠١ نحو ٥,٢ مليون نسمة، منهم ٣٩,٦٪ دون سن الخامسة عشرة سنة، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢,٨٪. وليس أمراً مثيراً للدهشة أن الفقر يبدو وقد ازداد في السنوات الأخيرة. فالتقديرات الرسمية تشير إلى أن نحو ثلث الأردنيين يعيشون دون خط الفقر، بمن فيهم ١٢٪ في فقر شديد.

وفي ضوء الخطرين التوأمين المتمثلين في ازدياد الإحباطات الاقتصادية والسياسية، أطلقت الحكومة حملتها "الأردن أولاً" في تشرين الأول ٢٠٠٢، وكانت أهدافها تحويل أنظار الناس عن الأزمة على الحدود إلى القضايا المحلية، لتعزيز الوحدة الوطنية بهذا التصرف. وركزت الحملة على الحاجة إلى الاستثمار في التعليم والصحة والاتصالات، وإلى مكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز الحرية العامة والمساءلة والشفافية، وتغيير وضع المرأة في المجتمع أو في الأقل، الطريقة التي ينظر بها إليها. وفي ١٨ كانون الأول، قدمت لجنة الأردن أولاً، التي تتكون من ٣١ عضواً عينهم الملك، توصيات لجلالته. وشملت تطبيق كوتا برلمانية للنساء، وإقامة محكمة دستورية، وتعديل قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢، وإصلاح مناهج المدارس والجامعات، وتنشيط الرقابة الذاتية للبرلمان، ومخاطبة التدريب غير الكافي للقضاة، وتشجيع الاندماج بين الأحزاب السياسية وتعزيز الحريات العامة والصحفية. لكن التوصية الوحيدة التي طبقت جزئياً، كانت تخصيص كوتا من ستة مقاعد للمرأة في البرلمان، بزيادة عدد المقاعد من ١٠٤ إلى ١١٠، ولقيت المبادرة تأييداً من قبل بعض الأردنيين الذين قالوا إن بلدهم أولاً وأخيراً ينبغي أن يتولى حاجاته، وهي خطوة تم التركيز عليها، ولم تكن لتعني التخلي عن المسؤوليات الإقليمية. وقد ادعوا أن التوترات الخارجية ينبغي ألا تمنع الحكومة من التركيز على رفاه مواطنيها الذين تتحمل المسؤولية الرئيسية إزاءهم. لكن آخرين لم يقتنعوا، فقد كان شعار الأردن أولاً، بالنسبة لهم، محاولة لتحويل الغضب من عدم القدرة على التأثير في الأحداث الكبيرة في المنطقة وخضوعها المفرط للولايات المتحدة. كما رأوا أنها طريقة غير مباشرة لقمع المعارضة السياسية في وقت حافل بهيجان داخلي شديد حول الوضع الإقليمي. ووفقاً لسياسي سابق: "إن ما نحتاج إليه هو موقف بناء لا يقتل الإحساس بالمجتمع العربي، وليس موقفاً دفاعياً انعزالياً يحبط عقلية التعاون والتكامل بين الدول العربية".

وكما كان يمكن أن يؤكد الحاجة الملحة إلى مخاطبة المشكلات الداخلية اللاهبة، وقعت خلال شهر اضطرابات في معان، وهي مدينة في جنوب الأردن تعتبر واحدة من الركائز الأصلية للملكية الأردنية، وعملت كزعيم للاتجاهات السياسية. وبينما كانت الاضطرابات حصيلة ظروف تنفرد بها معان، فإنها عكست هموماً على صعيد وطني أوسع، بما فيها نظام التمثيل المحلي والوطني في الأردن.

وعلى الرغم من هذا التحذير الإضافي من العجز في التمثيل السياسي، حافظت الحكومة على موقفها بأن المناخ الإقليمي يظل غير مناسب للانتخابات البرلمانية. ومن المؤكد أن الأحداث الإقليمية لعبت دوراً، إذ كانت الحكومة تخشى من أنه إذا أجريت الانتخابات في مرحلة التهيئة للحرب العراقية، فإن العداء الشعبي للولايات المتحدة قد يترجم إلى إظهار معارضة قوية، وأن البرلمان الناجم، مهما كان ضعيفاً ومنقسماً على نفسه، يمكن تفسيره بسهولة على أنه حجب ثقة قوي عن الحكومة، في وقت غير ملائم إن لم يكن خطراً. وفي الوقت نفسه فإن الملك تعهد بإجراء الانتخابات في الربيع، ويبدو أنه، كما تبين لاحقاً، وضع ثقته في التأكيدات الأميركية بأن الحرب ستكون قصيرة.

خامسا: نتائج التعاون

خاض النظام بنجاح فترة الحرب الصعبة. فقد كان تحالف الأردن مع العراق، الذي دفعت إليه المصالح المتبادلة ودرجة من الألفة الشعبية والنخبوية لنظام البعث في الثمانينيات، قد تلاشى مع أوائل التسعينيات، ومع هذا ظل الأردن يعتمد بشكل كبير على النفط العراقي المدعوم، وظل الناس عموماً يعبرون عن حب كبير لأبناء عمومتهم العراقيين. وفي بعض الأحيان زاد تعاطفهم مع النظام العراقي أيضاً، ربما كلطمة للولايات المتحدة وسياستها الشرق اوسطية، أكثر منه كتعبير عن حب حقيقي. على عكس والده، الذي خاطر بموقف الأردن الدولي، لكنه اكتسب شرعية حاسمة للنظام على الصعيد الداخلي، بتأييد العراق فعلاً قبل عقد، انهمك الملك عبد الله في سياسة شفير الهاوية، وهي سياسة محفوفة بالمخاطر لكنها نجحت في النهاية، ووضعته كلامياً ضد الحرب، إلا انه كان فعليا مع الطرف الأميريكي، وذلك من خلال مساعدته القوية للقوات الأميركية والبريطانية. وحتى ينجح في هذا، من أجل توفير الدعم العملي لحلفائه الغربيين مع إبقاء "الشارع" الذي يحتمل أن ينفجر هادئاً، كان على النظام أن يعمل بما يأتي:

١. أن يتابع، وإن كان ذلك في معظمها كلامياً، بدائل سلمية للحرب لإظهار صدقه لمواطنيه، لكن دون إغضاب حكومة بوش، كما كان يمكن أن يفعل لو أنه أيد مواقف فرنسا وألمانيا وروسيا. ومن صيف ٢٠٠٢ حتى اندلاع الحرب في آذار ٢٠٠٣، قام الملك عبد الله بزيارات مكوكية لكل أنحاء العالم، في محاولة معلنة للتوصل إلى حل دبلوماسي.

٢. أن ينفي باستمرار، وبشكل قاطع، وجود قوات أميركية وبريطانية في الأردن، فيما عدا عدة مئات اعترف بوجودها لأهداف دفاعية وإنسانية، للقيام بمهمات بحث وإنقاذ وإدارة بطاريات (باتريوت) المضادة للصواريخ من أجل حماية المملكة، وعلى الأغلب لحماية إسرائيل حسبما ادعى كثير من الأردنيين. لكن التقارير الإعلامية، التي أكدتها مصادر أميركية رسمية فيما بعد، أوحت بأن القوات الخاصة الأميركية والبريطانية كانت تستخدم المناطق النائية، للقيام بمهمات داخل العراق، بما فيها اصطياد صواريخ (سكود) بشكل خاص.

٣. طمأنة الشعب بأن النفط المدعوم سوف يستمر حتى في حالة نشوب الحرب، والتحذير من تخزين الغذاء والوقود. وقد تعهدت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتعويض الأردن فقدان النفط العراقي ثلاثة أشهر أولية من دون أية تكاليف. ولا تتوفر أية معلومات بشأن تفاصيل هذا الاتفاق أو أية اتفاقات لاحقة، بما فيها شروط الإمدادات الأخرى، لكن المعدل العالي للمساعدات الأجنبية، ولا سيما من الولايات المتحدة، ساعدت على تسديد (الفاتورة)، على المدى القصير في الأقل.

٤. أن يصدر تحذيرات حازمة بأنه بينما يمكن للمواطنين أن يعبروا عن السخط إزاء الحرب، كانت هنالك حدود للتساهل مع الاحتجاج. وشملت الخطوط الحمر تجمعات وتظاهرات شعبية غير مرخصة، واستغلال المساجد والمؤسسات المدنية مثل مجمع النقابات المهنية في إثارة المشاعر العامة والمسيرات والاحتجاجات خارج المباني الحساسة، ولا سيما السفارتين الإسرائيلية والأميركية.

٥. أن يشجب الحرب. لكن عندما أوحت التطورات على الأرض بأن التوجه الأميركي إلى بغداد كان يوجه بعض الضربات المبكرة، ازدادت التعبيرات العامة في المملكة للتعاطف مع الشعب العراقي، إن لم يكن مع النظام. وفي ٣١ آذار ٢٠٠٣، أي بعد أسبوعين من الصراع، واجه الملك تحدياً قوياً لموقفه من الحرب، في عريضة وقعها أكثر من ٩٠ شخصية بارزة، بمن فيهم رؤساء وزارات سابقين ووزراء وأعضاء في البرلمان، طلبوا منه إعلان "عدم شرعية العدوان على العراق". وأوضح أحد الموقعين "أن الفكرة وراء العريضة كانت التعبير عن المعارضة لحرب غير مشروعة. ونحن لم نتوقع تغييراً في موقف الحكومة". وبعد يومين، شجب الملك عبد الله الحرب بشكل علني، بعبارات محسوبة جداً، مؤكداً أن الأردن فعل كل ما في وسعه لتجنبها.

ومع أن الملك كان قد شجب الحرب ولو متأخرا وبكلمات بليغة، لم يتردد النظام في تأييده واشنطن، إذ ظل على نهجه على الرغم من المعارضة المتزايدة إلى حدّ معين، لأن التواجد الأمني القوي سدّ أي احتجاج عام محتمل يتجاوز التظاهرات المعيارية، السلمية إلى درجة كبيرة، التي اندلعت من المساجد أو في الجامعات، ولا سيما أيام الجمعة. والأهم من ذلك، أن النظام استطاع الصمود سليماً لأنه شهد الحرب القصيرة التي كان قد تلقى وعداً بها، واعتمد عليها. لكن المتاعب الاقتصادية التي تراكمت قبل فترة طويلة من الحرب قد ظلت، واستمر النفور السياسي على حاله، وربما ازداد نتيجة إدراك المواطنين القوي بأنه كان عاجزاً عن تغيير مسار الأحداث.

لذلك، استغل الملك عبد الله انتهاء الحرب ليبدأ بتنفيس الضغوط المكبوتة، فقام في البداية بالوفاء بوعده بتنظيم انتخابات برلمانية في الربيع، وأعلنت الحكومة عن أن تاريخها سيكون في ١٧ حزيران، أي بعد أقل من أسبوعين من انتهاء الحرب. ثم ألغت الحكومة التعديلات المؤقتة على المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الذي وضع في عام ٢٠٠١، والتي كانت تفرض غرامات قاسية على الصحفيين، والسجن مدة ثلاث سنوات، وإغلاق الصحف بسبب عدد من التجاوزات. وأخيراً شرع الأردن في حملة دبلوماسية لإطلاق مبادرة خارطة الطريق في عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، سعياً وراء وفاء جورج بوش وتوني بلير بوعدهما قبل الحرب للملك عبد الله، بأنهما سيضعان ثقلهما المشترك وراء المبادرة، عندما تكون المعارك في العراق قد انتهت إلى حد كبير.

وردت الولايات المتحدة المجاملة على دور الأردن في الحرب من خلال إجراءات اقتصادية ودبلوماسية متعددة، لكن النتائج الملموسة بالنسبة للمواطنين الأردنيين العاديين كانت ضئيلة. ومن المنطقي الافتراض أن جهود النظام، بالتحليل النهائي، كانت أكثر نجاحاً في شراء الوقت أكثر منه في تحقيق السلام الداخلي. فعلى مدى شهرين بعد الحرب، كان الأردن البلد الذي يتطلع إليه الأميركيون، فدبلوماسيته كانت بسرعة مضاعفة، عندما اختارت حكومة بوش ميناء العقبة موقعاً لأول قمة بعد الحرب حول خارطة الطريق (الرابع من حزيران)، وعقدت جلسة خاصة للمنتدى الاقتصادي العالمي على شاطئ البحر الميت في وقت لاحق من ذلك الشهر/ واستغلت واشنطن المناسبة الأخرى في جلب الأنظار إلى مبادرتين اقتصاديتين جديدتين في الشرق الأوسط، يكون الأردن فيهما مكاناً للتجربة، وحجر الرحى وواحداً من المستفيدين الرئيسيين، وهي مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومنطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

كما كانت هنالك مكافآت اقتصادية مباشرة أخرى، ففي الثالث عشر من أيار التزمت الحكومة الأميركية بحزمة مساعدات طارئة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، لتعويض خسائر الأردن في الحرب. أضف إلى ذلك مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كمساعدات عامة، و١٩٨ مليون دولار كمساعدات عسكرية كان الكونغرس قد وافق عليها لعام ٢٠٠٣ كجزء من حزمة المساعدات السنوية للمملكة. فضلا عن ذلك أعادت الولايات المتحدة جدولة الدين على الأردن، البالغة قيمته ١٧٨ مليون دولار، في الأيام الأولى من الحرب (٢٣ آذار).

إن انتهاء الحرب ورفع العقوبات الدولية على العراق في ٢٢ أيار كانا يعنيان أن بإمكان الأردن أن يتطلع إلى تنشيط التجارة مع جاره ذي الإمكانات الغنية، ولعب دور كبير في إعادة بناء العراق. ويبدو أن هذه الآمال بدأت تتحقق جزئياً فقط، إذ أن الأحداث في صيف ٢٠٠٣ أوضحت أن شيعة العراق، بشكل خاص، لا يكنون أي حب لأردن كان يتعاطف بشكل تقليدي مع النظام البعثي، إن لم يكن متواطئاً معه. هاجمت سيارة ملغومة سفارة الأردن في بغداد في شهر آب، وهي عملية لم يعرف منفذوها حتى الآن، تلتها تظاهرة تبدو عفوية أطلق العراقيون الغاضبون خلالها شعارات مناهضة للأردن. ومن المحتمل أن تطرأ عقبات أخرى على العلاقات. فهنالك عضو بارز في مجلس الحكم العراقي المؤقت، وهو أحمد الجلبي (رئيس المجلس في شهر أيلول ٢٠٠٣) مطلوب للعدالة الأردنية، وكان قد هرب من الأردن في عام ١٩٨٩، قبل إدانته غيابياً لدوره في انهيار بنك البتراء، وقام الجلبي بدوره، باتهام الأردن بالعمل بتوجيهات النظام البعثي.

سادسا: حوار الديمقراطية

إن قرار النظام بإحياء البرلمان في حزيران ٢٠٠٣ عكس توازنا دقيقاً بين الآراء المختلفة في النخبة الأردنية، فيما يتعلق بدرجة الانفتاح السياسي الذي يتطلبه البلد. فالنخبة السياسية منقسمة على نفسها بين الذين يواصلون النظر إلى الدمقرطة على أنها تهديد للاستقرار في ضوء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المعلق، ومستقبل العراق غير المعروف، وبين الذين يرونها طريقة وحيدة لضمان أمن الأردن على المدى البعيد. ومع هذا فإن الجانبين متفقان على أن الأفكار الغربية للديمقراطية، المتمثلة بالحقوق المدنية والسياسية التي لا توضع العوائق أمامها، وانتخاب الحكومات من خلال منافسات شعبية، ومشاركة عامة واسعة بالحياة السياسية من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وسوى ذلك، لا تنطبق على الأردن، وأن الدمقرطة، إذا أريد لها أن تجري، ينبغي إدارتها بحزم، وإلا فإن العملية ستطلق العواطف والمصالح التي قد تتجاوز سيطرة الأجهزة الأمنية، وتقود المملكة إلى التشكك والخطر. ولكن الفريقين يختلفان، من حيث الجوهر، حول درجة الانفتاح المسموح به.

ومثال ذلك قال مصطفى القيسي، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء حتى ١٢ حزيران ٢٠٠٣، لـ ICG إنه بعد سقوط النظام العراقي بدأت المنطقة تتحرك نحو التحسن، لكن تبقى القضية الفلسطينية هي التي تخلق التطرف. وإذا لم يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية فإن التطرف سوف يستمر. وفي ذلك السياق، أكد أن الأردن "واحة للديمقراطية في العالم العربي"، وأنه لا يتطلب إصلاحاً آخر في قانون الانتخابات، أو في قانون المطبوعات والنشر.

ويرى معتنقو فكرة عدم القيام بدمقرطة أو بدمقرطة محدودة، أن الأولوية في نظر الكثيرين ليست قيام برلمان، بل تحسين سريع في مستويات المعيشة، وأنه طالما أن الأحزاب السياسية ليس لها برامج حقيقية، فإن البرلمان لن يستطيع أن يلبي الحاجات الأساسية. وكان هذا مثلاً، رأي مسؤول حكومي رفيع المستوى سابق، قال لـ ICG انه مع أن الصحفيين يجب ألا يسجنوا بسبب ما يكتبون، فإن عليهم أن يكونوا مقيدين بمعيار أخلاقي يضع مصالح البلد فوق كل المصالح. وقال: "إن الديمقراطية هنا في الأردن تفسر على أنها حرية كاملة بلا ضوابط".

وعلى الجانب الآخر من الحوار، هناك الذين يرون أن أمن الأردن على المدى البعيد لا يمكن حمايته إلا من خلال توسيع أكبر للمجال السياسي، وأحد أنصار هذا الرأي هو وزير الخارجية مروان المعشر. فبينما يوافق على أن الدمقرطة ليست أولوية للجمهور، فإنه يصر على أن الوضع الدولي يستدعي من الأردن أن يمضي قدماً. وقد قال لـ ICG أن أحد أسباب ذلك هو أن الأردن يحتاج إلى استباق مطالب واشنطن بالدمقرطة في المنطقة، وهي مكاسب ذات مردود عكسي. ومع أن خطاب الرئيس بوش في شباط ٢٠٠٣، خلال التحضير للحرب في العراق لا يبدو أنه استهدف الأردن، فإنه كان يملك التأثير نفسه. وقال المعشر إن إصراره الكلامي على الدمقرطة قد أدى إلى تهميش الأصوات الحقيقية للإصلاح، والتي قد تكون في المنطقة بتشجيع القناعة القائلة إن الفكرة جزء من مؤامرة استعمارية، وإن الأنظمة العربية المهادنة أدوات أميركية. واختتم المعشر حديثه بالقول إن الأفضل للأردن هو السيطرة الكاملة على العملية، والتوضيح بأنها مبادرته الخاصة به، وإدارتها بطريقة تدريجية ومنتظمة. وقال وزير الخارجية "إن قوة الأردن تكمن في حقيقة أننا أكثر انفتاحاً، سياسيا واقتصاديا، من بقية دول المنطقة، ولهذا استطعنا جلب انتباه الغرب في المقام الأول". وللحفاظ على تفوقه التنافسي ومواصلة تلقي الدعم الاقتصادي كشريك إقليمي موثوق ومتسامح وودي، يجب على الأردن أن ينفتح أكثر للاستجابة للوضع الناشئ حوله، بما فيه العراق، وإلا فإنه يجازف بالخسارة. وقال المعشر: إن عقلية الحصن عقلية مهجورة، فالأمن الأفضل للأردن يكمن في الانفتاح.

وبينما يعترف مؤيدو الدمقرطة بأن الأردن لا يواجه أي تهديد مباشر من الداخل، فإنهم يتساءلون حول استقرار البلد وديمومة النظام على المدى البعيد. وهم يشعرون بالقلق بشكل خاص من أنه إذا لم تتم اللبرلة السياسية ولم تتحسن الحالة الاقتصادية للمواطن العادي، فقد يتحوّل الأردنيون في نهاية الأمر إلى وسائل غير ديمقراطية، للتعبير عن إحباطاتهم المتزايدة، مما يزيد من صفوف المتطرفين. وكما قال رئيس وزراء سابق لـ ICG: " إن غياب الديمقراطية وحكم القانون قد زادا من المرارة والإحباط والتطرف". وتعكس الاستطلاعات التي أجريت مؤخراً أن أعداداً كبيرة تعتقد أن النظام السياسي غير منصف وفاسد ومسرف. ووفقاً لعدد من المؤمنين بهذا المعتقد فإن أفضل حل هو البدء في عملية حقيقية للدمقرطة، وتوفير مجال للتعبير السياسي ورعاية الانسجام الاجتماعي، إذ يمكن لهذا الأمر أن يمنع التطرف من التجذّر. وربما يكون أحمد عبيدات، الذي تشمل سيرته الذاتية المثيرة مهمات محددة كرئيس وزراء ورئيس دائرة المخابرات العامة ومدير المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي أنشئ حديثاً، والذي كان في مقدمة حملة الدمقرطة في أوائل التسعينيات، قد طرح القضية بأوضح شكل. ففي ضوء التهديدات المستمرة من عدم الاستقرار في إسرائيل/فلسطين وفي العراق، ويتوجب على النظام أن يقيم علاقة ثقة بين الفرد والدولة، "حتى لا تتزايد الإحباطات التي تحمل في طياتها خطراً على البلد". وفضلا عن ذلك فإن عليه ألا يخاف من الانفتاح: إن الديمقراطية المطلقة والانغلاق السياسي الكلي سوف يسببان خطراً على الأردن. وعلى الحكومة أن توازن بين المخاطر والاحتياجات، بين الأمن، وحقوق الإنسان والديمقراطية. إن القضية ليست سوى إدارة دولة حكيمة تحتاج إلى رؤية استراتيجية ونظام وتعليمات. فالأردن ليس دولة جديدة لأنه موجود منذ أكثر من ثمانين سنة. ويجب ألا يكون قلقاً إلى هذا الحد بالنسبة للانفتاح سياسيا. والشعور هنا بالمشكلات الإقليمية أمر لا مناص منه، لكنه ينبغي ألا يعني أن على الحكومة أن تضع حداً للانفتاح السياسي.